تعليم المرأة اليمنية وأثرة في التنمية*

أ.د. وهيبة غالب فارع

تظل قضايا التنمية الراهنة ومشاركة المرأة من خلالها عموماً، محوراً خصباً لبدء الحوار حول أدوار المرأة العربية في قضايا وهموم مجتمعاتها المعاصرة في لـك اللقاءات العربية القومية منها والإقليمية، لأنها معيار حساس للعديد من الاتجاهات ولتوجيهات التي تفرض نفسها لاختيار تلك المشاركة من خلال حساب حجم قوة العمل الذي تؤديه المرأة في الغالب.

وعند مناقشة هذه القضية ينبغي التسليم بعدد من الحقائق منها:

- أن المجتمعات العربية تسعى الآن إلى إثبات وجودها وتأصيل حضارتها العريقة بتبني استراتيجيات تنموية، وإعلان تشريعات تكفل للمرأة دورها في أحداث التنمية المتكاملة اقتصادياً واجتماعياً.
- أن التأخر الذي عاشته المجتمعات العربية في الفترة التي شهدت تدهور الدويلات العربية ووقوعها تحت الهيمنة الاستعمارية لم تترك بصمات تخلفها على مجتمع الرجال وحدهم ولا على منطقة دون أخرى ولا على وجه معين من أوجه الحياة بل شملت الأمة العربية ككل أنسانا ومكانا وزمانا.

وفي ظل هذه الحقائق وغيرها تصبح القضية الأكثر أهمية اليوم للمرأة العربية هي قضية التنمية والتحديات التي تواجهها في إطار من المحافظة على الأصالة وحتى تتحقق لمجتمعاتها أماني التقدم والتحرر والوحدة التي تنشدها أما من يقوم بهذه العملية أو إلى من توكل فهي على أهميتها قضية فرعية لان المرأة شريكة تتساوى في الحقوق والواجبات وعليه فواجب المواطنة يملى عليها تطوير مجتمعها بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ومع ذلك فان هذا لا يعفي بان تطبيق الوسيلة للوصول إلى الهدف المرجو في تحقيق هذه المشركة الفعلية للمرأة في التنمية قد تختلف كثيرا عن النظريات الموضوعة وقد تحيد عنها أحيانا كثيرة بسبب وجود فجوة بين التشريع والتطبيق. ومن هنا ينبغي أن يبدأ الجدل بماذا نبدأ؟ وكيف نبدأ؟ ومن ثم يصبح من مهمات المرأة تصحيح الإجابات التي تدور في هذا

* دراسة قدمت في: المؤتمر الإقليمي الخامس للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، البحرين: 18-21 مارس 1989م. تحت شعار (الأسرة.. واقع وتطلعات.. نحو مستقبل أفضل لأبنائنا).

الإطار باعتبارها صاحبة حق في اختيار الأسلوب الأفضل الذي ينبغي أن تنهجه في هذه المشاركة.

وهذا المطلب العادل ليس إلا أحد مطالب عديدة تترتب على ذلك فالمرأة من خلاله تستطيع إشباع حاجات نفسية مختلفة أهمها شعورها بقيمتها كفرد نافع في المجتمع، كما أن المجتمع ذاته قد يستفيد من طاقة بشرية في عمل منتج له مردودا ته العميقة خصوصا إذا استطاع ملئ الفراغ الذي تشغله هذه الطاقة الإنسانية بتوفير الفرصة المناسبة لهذا العمل.

وقد ناقش عدد من المؤتمرات خلال فترة السبعينات أهمية هذا الدور وتدارس المعوقات التي تقف في سبيل تنفيذه، وكان إنشاء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإدارة متخصصة للتنمية الاجتماعية لمتابعة شؤون المرأة العربية ومحاولة رفع مستواها، خلال طويلة للمرأة وللمهتمين بقضايا التعليم والتنمية التي أولت بدورها عنايتها واهتماماتها في هذا الجانب تجاه قضايا مختلفة للمرأة في برامج التنمية خصوصا تلك التي لا تتعارض مع طبيعة المرأة وقدراتها وميولها.

ولعل هذا المؤتمر يضيف شيئا من هذا المضمار فيساعد على وضع تصورات جادة تمهد السبيل إلى تلك المشاركة. ذلك لأن عدد من التوصيات والتصورات التي خرجت بها كثير من الحلقات والمؤتمرات السابقة لم تخفى حرصها وتأكيدها بأن يتم أولاً الاتفاق على المبادئ العامة والهامة التي توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة التي تحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة تم اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تكفل للمرأة العربية المشاركة الإيجابية في جهود التنمية ثانياً[1].

العلاقة بين التعليم والتنمية:

إن من المهم بما كان مادمنا نتحدث عن عمل المرأة في العصر الحديث ربط التنمية بالتعليم أو على الأقل تحديد العلاقة بين مفهومي التعليم والتنمية ليتم على ضوءها تحديد المهام المطلوبة من المرأة العربية في الوقت الحاضر مجتمعياً وأسرياً.

فالتعليم أو التربية بصفة عامة ليس مجرد طرح لقضية أكاديمية وإنما طرح لقضية واقع وتجاهلها وما يتخللها في إطارها العام من علاقات جزئية متبادلة بسبب تلك الاختناقات الجزئية ويحول دون أي جهد انساني اجتماعي في مجال معين يمكن أن يكون مغذيا لغيره وما يتبعه من العلاقات الزمنية والمكانية والتطبيقية بين مصفوفة الجهود المجتمعية ومنظوماتها[2].

1- توصيات ندوة خبراء التعليم الوظيفي للمرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 12-17 يونيو 1975، مجلة آراء في التعليم الوظيفي للكبار، عدد خاص ج 2. المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في الوطن العربي، أكتوبر 1975، ص. ص 113-125.

2- حامد عمار: "التربية وعائدها الإنمائي" وندوة التعليم والتنمية، الإسكندرية، 29-30 إبريل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1978م. ص 69.

والتنمية تعني بإحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية تساعدها على التقدم نحو الأفضل، ومن الطبيعي أن توجد لها وسائل وأدوات أهمها التعليم وأن تتسم بالنظرة الشمولية لشتى جوانب الحياة، وتعمل على تطوير أنظمة فيها وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا فالتربية التي نشأت لتملأ الفراغ في حياة الإنسان ولتعزل الفرد عن بيئته ولتخاطب عقله باللفظ والكلام وتحشوه بالأفكار النظرية والمجردات لتجعل منه في النهاية شخصية مترفعة عن دنيا العمل والإنتاج لا يمكن الاعتراف بأنها إدارة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقتنا هذا بل على النقيض من ذلك فأنها تمثل عقبه كأداء في طريق التنمية[1].

قد وقعت معظم أنظمة التعليم العربية في هذا المنزلق الخطير بحيث أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية بعد عدد من التجارب القومية شبه مفقودة وأصبحت التنمية لهذا السبب بشعاراتها جوفا فارغة المحتوى، لأنه بعد زمن ليس بقصير تظل مشاركة المرأة العربية في جهود التنمية تنحصر بين عدد قليل من النساء العربيات اللاتي أتيحت لهن فرصة المشاركة الفعالة بشكل أو بآخر.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار مشاركة المرأة العربية حتى مطلع الثمانينيات مجرد تجارب أولية تلت قيام التوجه العربي نحو التنمية بمفهومها الشامل ذلك لأن تلك المشاركة مازالت نتائجها قليلة المردود على مفهوم التنمية على الرغم من إنها قد قطعت أشواطاً لا بأس بها من مجال التعليم.

والمتتبع للظروف التعليمية والاجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي يستطيع الحكم على هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات التعليمية، فنسبة التخلف مازالت واردة بمقاييس النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تفصل بين الدول المتقدمة والنامية والتي تتعلق بنواحي أهمها التعليم والصحة واستغلال الموارد وعدالة توزيعها، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في عالمنا العربي التي لا تزال تمثل 80% في مجموعها العام وتتجاوز في بعضها 90% كما هو الحال في الجمهورية العربية اليمنية[2].

وهذه النسبة الآلية من الأمية تحصر عدد كبير من النساء العربيات في مجالات وأنشطة لا تعطى مردودات فعلية للتنمية مردودات فعلية للتنمية برغم الاقتناع الوارد بأن للمرأة داخل بيتها وفي نطاق أسرتها دور اقتصادي لا يقل أهمية عن دورها خارج هذا النطاق، لكنه ينبغي التحفظ عند إطلاق

1- سعاد خليل إسماعيل: "مطالب التنمية على محتوى التربية في الوطن العربي"، وقائع وبحوث المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، بغداد، 1975، ص. ص 350-351.

2- الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء السنوي للعام 85/86م، صنعاء 86، ص 51.

هذا التعبير فعدد كبير من النساء تؤثر أميتهن على تربية أطفالهن، والجزء الأخر منهن الذي قد يسهم في عمليات اقتصادية تقليدية كالزراعة والرعي والأعمال الحرفية لا يتطور مردود عملهن عن مستواه التقليدي المتوارث أن لم يقترن بالجديد من المهارات العرفية والعملية وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمع اليمني على الرغم من تحمل المرأة معظم تبعات هذا الدور محيط الأسرة.

حجم ونوع العمل الذي تؤديه المرأة العربية:

إن حجم ونوع عمل المرأة العربية يتأثر كما رأينا بالتعلم الذي يمكن أن يوجد قوة عاملة من النساء في قطاعات التنمية العربية في حدود إمكاناتها الجسدية والمعرفية فبالقدر الذي تبلغه المرأة في التعليم بالقدر الذي تسهم فيه في العمل الاجتماعي والاقتصادي إذ أن للتعليم مردود اقتصادي واجتماعي أصبح الآن بالإمكان قياسه ومعرفة نتائجه وتأثيراته.

كما يتأثر حجم ونوع عمل المرأة أيضا بوضعها الاجتماعي فأغلبية النساء العربيات في شبه الجزيرة العربية على سبيل المثال وكما هو الحال في الأردن واليمن يعملن في الزراعة يليه قطاع الخدمات ثم المهن كالتعليم والتمريض ويقل عددهن تدريجيا في الوظائف الإدارية[1]، التي تحتاج إلى مهارات تعليمية عالية. كما يتأثر حجم ونوع المرأة عملها الزراعي بمجرد نزوحها إلى المدنية، وغالبا لا تعوضه بعمل منتج آخر وقد تقضي معظم وقتها في أعمال ليس لها مردود لنفسها أو لمجتمعها الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من التوجيه لتوظيف جهدها إن لم يكن في إطار العمل الاجتماعي العام فليكن داخل الأسرة كتعليمها بعض المهارات المعرفية إلى جانب بعض المهارات الأخرى كمبادئ الاقتصاد المنزلي وتطوير الحرف التقليدية الوطنية مثلا.

حالة المرأة اليمنية:

تلك بعض المؤشرات العامة لأوضاع المرأة العربية والتي لا تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى إلا باختلاف طبيعة اقتصادها وحدودها الجغرافية بما فيها من مؤثرات طبيعية على الإنتاج والدخل.

يمكن ملاحظة ذلك من الأوضاع الخاصة للمرأة في المجتمع اليمني في محاولة لرصد وتحليل هذا الواقع بتطوره التاريخي والظروف المحيطة به.

1- مكانة المرأة اليمنية:

تحتل المرأة اليمنية مكانة اقتصادية بالغة الأهمية، وهي مكانة متميزة في المجتمعات العربية عموما، وذلك بحم طبيعة المجتمع الجغرافية وظروفه الاقتصادية فسكان الريف يشكلون

1- هنري غزام: المرأة العربية والعمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، السنة 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1981م، ص. ص 76-80.

حوالي 89% من مجموع السكان وتبلغ نسبة النساء العاملات في هذا الجانب حوالي 65% علاوة على اتجاه المرأة إلى العمل في المؤسسات الاقتصادية الحديثة[1].

كما تحت أيضاً مكانة اجتماعية ذات أهمية بحم تقاليد البلاد وأعرافه التي لازال معظمها يستند إلى مقوماته العربية الأصيلة، ثقافيا ودينيا. فقد سوى الإسلام بينها وبين الرجل مساواة عادلة في الحقوق والواجبات وتضمن دستور الدولة ذلك في المادة (34) بأن النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكلفة الشريعة ويوجبه القانون.

وقد أدت الأحداث المتلاحقة التي تلت قيام الثورة ورسخت النظام الجمهورية في البلاد إلى تمكين المرأة من الحصول على حقوق ومكتسبات سبقت بها مثيلاتها الملقاة على عاتقها في ظل الهجرة المتزايدة للدور خاصة إلى الدول النفطية المجاورة التي تفرض عليها مهمات تأدية أعمالهم في المجالات التي تفرض عليها مهمات تأدية أعمالهم في المجالات التي يتركونها خصوصا الزراعية منها من الدول المجاورة كحصولها عل حقوق التصويت والانتخاب التي الزم بها الميثاق الوطني بعد عشرين عاما من قيام الثورة مؤكدا على ما تضمنته.

المادة (43) من الدستور الدائم للدولة، في عدم التفريق في الحقوق الإنسانية داخل البلاد بسبب الجنس أو اللون، والمادة (42) في أن لا يكون الضعف البدني للمواطن مصادر لإرهابه أو للتقليل من أهميته وبان تراعي الدولة الحقوق الإنسانية بصفة متساوية بين أفراد المجتمع اليمني، وان للنساء والأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى حرمة لا يجوز المساس بها مثلها مثل حرمة الدم والعرض والمال التي تكفل الشريعة والقانون حمايتها.

وهذه المكانة جاءت في تسلسلها التاريخي مرتبطة بواقع المجتمع اليمني الذي نشأت فيه (بلقيس) التي جاء ذكرها في القرآن الكريم كرمز للشورى ﴿قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون﴾ وهو المجتمع الذي نبغت فيه الملكة (أروى بنت أحمد) سياسية ومربية فاضلة لمدة خمسين عاما متصلة. واشتهرت فيه عدد من النساء اليمنيات في الفقه والعلم والأدب كانت لهن مجالسهن ومدارسين العلمية التي يوقفن أموالهن في سبيلها[2].

ولهذا أدى التوجه الديمقراطي للدولة في هذه الفترة إلى وصول المرأة اليمنية إلى درجات وظيفية عالية كوكيلة وزارة وعضوه في اللجنة الدائمة واللجان الفرعية للمؤتمر الشعبي العام في فترة قصيرة نسبيا لبعض المجتمعات التي سبقتها في التعليم إذ أن العمر الحقيقي لليمن الحديث هو عمر

1- وهيبة غالب فارع: المرأة اليمنية في إطار الميثاق الوطني، محاضرة غير منشورة مودعة، برنامج التوعية السياسية بالميثاق الوطني، جامعة صنعاء، 8 سبتمبر 1983م. ص 2.

2- المرجع السابق، ص. ص 3-6.

الثورة كما أصبح من حقها إنشاء الجمعيات النسائية، وتسعى في الوقت الحاضر لضمها جميعا في اتحاد نسائي عام أسوة ببقية النقابات والمنظمات الشعبية بحيث تمد نشاطها إلى أكثر من جانب من جوانب تنمية الأسرة وتوعية المرأة[1].

2-الوضع التعليمي للمرأة اليمنية:

إذا كان التعليم هو المحك الرئيسي لتقدير دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى نتمكن من تقدير هذا الدور على واقع التطبيق العملي يحسن العودة إلى إعطاء صورة مصغرة عن الوضع التعليمي للمرأة اليمنية.

فالمرأة اليمنية ليست بأحسن حال من مثيلاتها في الدول العربية الأخرى وقد تزيد عنهن بأن التعليم الحديث بدا متأخرا في البلاد وكانت فرصتها فيه اقل من غيرها لظروف خاصة احتطت بها، وتتضح هذه الصورة أكثر إذا لوحظ تلك المسئوليات والذين تقدر نسبتهم بحوالي 20 % من أجمالي القوة العاملة في البلاد.

فعلى الرغم من ذلك التطور العددي الذي لحق بتعليم البنات منذ عام 1962 والذي وصل إلى مرحلة التعليم الجامعي منذ عام 1970 في زمن قصير نسبيا بالقياس إلى الأوضاع الثقافية التي عاشتها البلاد منذ مطلع هذا القرن. وعلى الرغم مما تبذله الدولة من جهود في التوسع في بناء المدارس والاتجاه نحو تطوير التعليم وتنويعة للوفاء باحتياجات البلاد من الكوادر المدربة، فان خصائص التخلف الذي ورثته البلاد من العهد الماضي، والذي قد يرتبط بالدور السلبي للإناث في حياة العامة وأنشطتها المختلفة[2].

كذلك على الرغم من الدور الاقتصادي التقليدي المميز للإناث في المجتمع اليمني الريفي الذي تصل فيه نسبة العاملات إلى 65% من إجمالي القوة العاملة في هذا المجال وعلى الرغم من أن نسبة الإناث في المجتمع اليمني تصل إلى 53%[3] من إجمالي عدد السكان فان واقع تعليم الإناث يشير إلى انخفاض نسبة قيد البنات في المدارس التي تشمل جميع أنواع التعليم لأسباب ثقافية واجتماعية تجعلها من أقل الدول العربية حظا في تعليم البنات وبالتالي من أكثر المجتمعات العربية التي تتضح فيها إعاقة مشاركة المرأة في التنمية الحديثة الشاملة التي تسعى البلاد إلى تحقيقها على النحو المطلوب.

ويوضح الجدول التالي نسبة البنات في المراحل التعليمية المختلفة.

1- جمعية المرأة اليمنية بصنعاء: البيان الختامي للمؤتمر الأول للمرأة اليمنية تحت شعار (المرأة نصف المجتمع)، ديسمبر 1987، ص 4.

2- وهيبة غالب فارع: تعليم البنات في الجمهورية العربية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة بمكتبة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة: 1983، ص 36.

3- الجهاز المركزي للتخطيط: النتائج الأولية للمساكن والسكان، صنعاء: فبراير 1976، ص 52.

جدول رقم (1)

توزيع البنات اليمنيات على مراحل التعليم في اليمن في العام الدراسي 87/86 [1]

المرحلة	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	معاهد المعلمين	الجامعية
نسبة البنات	% 21	%11.0	%11	%23.8	%11.20
نسبة البنيين	%79	%89.5	%89	%76.2	%88.79

ويتضح من الجدول السابق مدى انخفاض نسبة الإناث في برامج التعليم العام والجامعي بالنسبة للذكور كما توضح إحصاءات أخرى نسبة كبيرة من الفقد التعليم ونسبة منخفضة جداً من الإناث المقيدات فعلا في المدارس إلى إجمالي عدد السكان في سن التعليم تقل عن 30% حسب إحصاءات 87/86. بينما تصل نسبة الأمية بني النساء إلى أكثر من 92% وهذه الأرقام تدعوا إلى التساؤل عن مدى تأثيرا التعليم على مشاركة المرأة في البرامج الإنماتية الحديثة في البلاد ؟

3- عائد التعليم على مشاركة المرأة الإنمائي:

أن علاقة التربية بالتنمية متبادلة تؤثر إحداهما في الأخرى وكمن يتضح ذلك من الدراسات الاقتصادي والاجتماعية فهي تسهم في تكوين رأس مال بشري وفي تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية وفي نشر المعرفة...

ووظيفة المؤسسات التعليمية هي تخريج الطاقات المدربة بالإضافة إلى ذلك من هنا كان لابد من التعرف على أثر التعليم على خريجات المراحل التعليم في التنمية الاقتصادي والاجتماعية وهياكلها المختلفة في اليمن.

وقد تكون المؤشرات الإحصائية التعليمية والاقتصادية إحدى الدلالات الهامة التي تعكس النواحي الكمية في هذا الجانب والذي يمكن تلخيصه فيها يلي:

أ. القطاع الزراعي:

تتكون في القطاع الزراعي أعلى نسبة من المعاملات اليمنيات التي تبلغ 65% من مجموع الإحصائيات المتكاملة عن عدد المتعلمات في هذا المجال. وان كان الواقع الاجتماعي يشير إلى أن التعليم يقلل م عدد المعاملات في هذا المجال وبالتالي يؤدي إلى ظهور معارضة لتعليم البنات في البيئات الريفية المحافظة.

1- وزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء التربوي للعام 87/86، صنعاء، 88 ص 35.

ويمكن ملاحظة ذلك من ظاهرة أحجام عدد غير قليل من البنات المتعلمات عن ممارسة العمل التقليدي الذي يتم في محيط الأسرة بعد الحصول على قدر ولو ضئيل من التعليم، وترفع الكثيرات من مزاولته خصوصا مع النشاط الواضح للهجرة نحو المدن التي أصبحت تتمركز فيها أعلى النسب التعليمية للبنات ولتي غالبا ما تتيح لهن حياة مترفة غير تلك التي اعتادتها في القرى.

وهذه الظاهرة تؤكد خلو هذا القطاع من المتعلمات حتى على مستوى المرحلة الابتدائية، وبالتالي تشير إلى وجود مفارقات حادة في شؤون الاقتصاد والمستوى المعيشي بين المدينة والريف ليس على مستوى المرأة وحدها ولكن على مستوى المجتمع ككل فالمجتمع الريفي مجتمع زراعي يشتغل فيه جميع أفراد الأسرة من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وعمل المرأة فيه جزء من تخصصها الأسرى، يزيد عن ذلك ضعف الروابط بين التربية النظامية وغير النظامية التي لا تولى هذا المجال حقه من الأهمية الكاملة بما يحقق مطالب المجتمع من التعليم بحيث يكسب المرأة مهارات إنتاجية لازمة للعمل وتحسينه دون أن تجعلها تشر بالترفع عنه.

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للإناث 10 سنوات فأكثر حسب الحالة الاقتصادية في الريف.

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي للإناث حسب الحالة الاقتصادية في الريف اليمني[1]

تبحث عن عمل	صاحبة عمل	تعمل لدى الغير	تعمل لحسابها الخاص	تعمل لدى الأسرة	طالبة	غير قادرة على العمل	مكتفية	غير مبين
%0.2	%0.0	%1.7	%2.0	%8.8	%1.2	%3.6	%80.3	%3.3

ويوضح الجدول السابق أن نسبة المكتفيات تشكل أعلى نسبة والمكتفية هنا التي تقوم بعملها في الزارعة وفي الغالب لوحدها دون مساعدة من أحد خصوصا مع ارتفاع نسبة المزارع الخاصة الملحقة بالبيوت التي تديرها الأسرة. بينما تليها نسبة تعمل لدى الأسرة ولحسابها الخاص.

1- الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء السنوي للعام 86، ص 77.

ب- القطاع الصناعي:

أما في قطاع الصناعة فمازال هذا الجانب حديث العهد في تكوينه بالنسبة للمجتمع اليمني حيث لا توجد سوى مصانع خفيفة نشأت وبشكل تدريجي بعد قيام الثورة عام 1962 وأهمها مصانع الغزل والنسيج، أما الجزء الأخر من الصناعات الخفيفة فلا يرتبط بالزراعة أو بأماكن التجمعات الريفية لهذا يلاحظ انخفاض نسبة الإناث فيها بشكل ملحوظ واللاتي غالبا ما يؤدين فيها وظائف لا علاقة لها بالتعليم وربما بوظائف لا تتطلب مهارات فنية تعليمية عالية ولا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد العاملات في هذا الجانب.

ج- قطاع الخدمات الحكومية والوظائف:

تتركز معظم مشاركة المرأة اليمنية المتعلمة تعليما متوسطا وعاليا في جوانب التعليم والصحة وبعض الوظائف الإدارية في الوزارات المختلفة والتي تحقق تزايدا ملحوظا في المدن فقد بلغ إجمالي عدد الإناث فيها عام 1975 (7%) من إجمالي القوة العاملة، ثم وصلت في عام 1973 إلى 13.5%[1].

من هنا يتضح إن أهم القطاعات الاقتصادية كالزراعة تكاد تخلو من المتعلمات رغم ارتفاع نسبة العاملات فيها من النساء وهذا يعني اقتصاد هذه المهنة على الأميات كما يتضح أن نسبة المتعلمات ترتفع في مجال الخدمات كالتعليم والصحة وتنخفض بشكل ملحوظ في بعض المجالات التي تتطلب مهارات تعليمية مهنية مهارات تعليمية مهنية[2]. ومع ذلك تتمركز نسبة لا بأس بها من الفتيات المتعلمات في المراكز الوظيفية والقيادية التي تتطلب اهتمامات ثقافية واجتماعية، والتي بدأت تتضح بواردها على مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة كما هو الحال في المشاركة السياسية ومجال البحوث التعليمية والاجتماعية فعلى مستوى الجامعة وحدها تشكل الإناث حوالي 10% من مجموع الباحثين[3].

4- الاتجاهات السائدة نحو عمل المرأة في المجتمع اليمني:

يمكن تلخيص الاتجاهات نسبة لا بأس بها من الفتيات في المراكز الوظيفية والقيادية التي تتطلب اهتمامات ثقافية واجتماعية، والتي بدأت تتضح بوادرها على مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة كما هو الحال في المشاركة السياسية ومجال البحوث التعليمية والاجتماعية فعلي مستوى الجامعة وحدها تشكل الإناث حوالي 10% من مجموعة الباحثين[4].

1- وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري: دراسة إحصائية عن المرأة اليمنية العاملة بين أعوام 75-83، صنعاء، مايو 83، ص 14.

2- يلاحظ وجود تطورات طفيفة في الإحصاءات الحديثة بين أعوام 83 و 86.

3- جامعة صنعاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 86 /87، إدارة الإحصاء، ص 22.

4- جامعة صنعاء ،كتاب الإحصاء السنوي العام 86/87م، إدارة الإحصاء، ص 22.

4- الاتجاهات السائدة نحو المرأة في المجتمع اليمني:

يمكن تلخيص الاتجاهات السائدة نحو عمل المرأة اليمنية في ثلاث محاور رئيسية ليتبين على ضوئها مؤشرات تلك الاتجاهات وأبعادها وهي اتجاه المرأة نحو عملها واتجاه الشباب المتعلم نحو عمل المرأة واتجاه الدولة بشكل عام نحو عمل المرأة.

أ- اتجاه المرأة نحو عملها:

يمكن قياس هذا الاتجاه من خلال إحصاءات التخرج من مراحل التعليم المتوسط والعالي، والذي يشير إلى إن هناك نسبة من المتعلمات لا تؤيد الاتجاه نحو العمل لعدد من الأسباب والعوامل الاجتماعية المختلفة حتى في المجالات التي يرغبها المجتمع[1]. وتقفن عند نهاية التعليم الثانوي أو الجامعي وانحصر نشاطهن في تبادل الزيارات ومضغ القات وكانت مبرراتهن في ذلك عدم وجود الوظيفة المناسبة التي يمكن شغلها، أو أن العمل في حد ذاته مرهق ولا يتماشى مع الوظائف الاجتماعية الأخرى التي يقمن بممارستها في محيط الأسرة[2]. ولهذا ترتفع نسبة المكتفيات إلى 79.4% مقابل نسبة بسيطة من العاملات في القطاعات الحكومية أو الخاصة لا تتجاوز 9% في حين تبلغ نسبة المقيدات في المدارس من أجمالي الإناث في المدن حوالي 10.6% كما يمكن العودة إلى إحصاءات التربية والتعليم، والجامعة في العام 1982 ومقارنتها بإحصاءات وزارة الخدمة المدنية في عام 1983 التي تشير إلى أن عدد الموظفات من حاملات الشهادة الجامعية بلغ (34) موظفة من مجموع (478) موظفة في القطاعات الحكومية المختلفة اللاتي تم تسجيلهن عام 1983، كما يلغ (160)[3]. موظفة من الحاصلات على الشهادة الثانوية وما في مستواها بينما يبلغ عدد الموظفات دون المستوى الثانوي (284) موظفة في مجالات السكرتارية.

في الوقت نفسه بلغ عدد الخريجات الجامعيات (240)[4] خريجة جامعية ويلغ عدد الخريجات من المرحلة الثانوية وما في مستواها (450)[5]، خريجة التحقت منهن في الدراسة الجامعية (72) طالبة فقط واتجه منهن كما رأينا (160) طالبة محو المعلم بينما بلغ عدد المتوقفات عند التعليم الثانوي (218) طالبة.

هذه الإعداد وحدها كافية للحكم على صحة القول السابق بان عددا كبيرا من المتعلمات لا يستفاد منهن فعلا في

1- استقصيت هذه المعلومات من خلال لقاءات عديدة للباحثة بعدد من المتخرجات في مناسبات اجتماعية. وهي ظاهرة تحتاج إلى دراسة عملية متكاملة.

2- الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء السنوي للعام 86/85م، صنعاء، 87 ص 81.

3- وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري: دراسة إحصائية عن المرأة العاملة، مرجع سابق، ص 160.

4- جامعة صنعاء إحصاءات الجامعة للعام 83/ 84، مرجع سابق، ص 22.

5- وزارة التربية والتعليم: إحصاءات التعليم للعام 82/81، صنعاء، 82 ص 25.

الأنشطة الإنتاجية والخدمية التنموية إي كان نوعها وآنهن يكتفين بقدر بسيط من التعليم ثم يبقين في البيوت، أيضا يبقى عدد كبير منهن خارج حدود الأنشطة الثقافية والاجتماعية المفترض منهن مزاولتها.

وربما ترجع هذه الإعداد المنخفضة للمشاركة العملية للإناث إلى أسباب عديدة قد يفسر بعضها بأن معظم الخريجات يتمركزن في المدن حيث يتوفر إلى حد كبير جزء من الرخاء الاقتصادي الذي يشجع المرأة على الركون إلى الاسترخاء واللامبالاة بالإضافة إلى عدم وجود قوانين ملزمة للبنات بأداء مدة معينة من الخدمة الاجتماعية[1].

اتجاه الشباب المتعلم نحو عمل المرأة في المجتمع اليمني:

أما هذا الاتجاه فيمكن ملاحظته من خلال بعض الدراسات التي قامت بها جامعة صنعاء إحداها لمعرفة اتجاه الشباب المتعلم (ذكور- وإناث) نحو عمل المرأة ومركزها في المجتمع اليمني حيث توصلت الدارسة إلى ظهور ثنائية في الاتجاهات الاجتماعية وتناقض يفسره التأرجح بين القديم والجديد، والصراع بين القيم التقليدية والتي لازالت تسيطر على المجتمع اليمن وتعلى من مكانه الرجل وتؤكد سيطرته وتلزم المرأة دورها التقليدي ولا تتعداه ولا تحيد عنه ومبين القيم العصرية التي أخذت المرأة اليمنية في التطلع إليها من حيث تعدد أدوارها في البيت وخارجه، وان التغيير الذي طرأ على المجتمع اليمني مع ذلك كله يبشر بظهور قيم عصرية واتجاهات تواكب متطلبات العصر الحديث[2]. ويمكن تفسير هذا الاتجاه إلى أن نظره الشباب المتعلم نحو مركز المرأة الاجتماعي متطورة، رغم ضغط القيم الاجتماعية المتوارثة، وعلى النقيض من ذلك قد توجد وجود بعض المعوقات التي لازالت قائمة محو تعليم البنات والذي أوضحته دراسة سابقة أيضا من أن العوامل الاجتماعية الثقافية في جملتها مازالت تعترض تعليم البنات متمثلة في عدد من الظواهر منها انخفاض وعلى الأسرة وارتفاع معدلات الأمية التي تفرض بعض الحواجز والقيود الضمنية[3].

اتجاه الدولة نحو عمل المرأة:

أما اتجاهات الدولة فتتضح من خلال القوانين والتشريعات التي شملها الدستور والميثاق، وقوانين التعليم، والعمل، وهو اتجاه إيجابي إلى حد بعيد. فالدستور يؤكد أن النساء شقائق الرجال. والميثاق يعطي للمرأة حق التعبير والترشيح والانتخاب بل وأكثر من هذا حق المعارضة بالأساليب الديمقراطية.

1- تؤدي المتخرجة من معاهد المعلمات فقط خدمة إلزامية مدة أربع سنوات بعد الحصول على الشهادة الجامعية.

2- محمد مصطفى الشعيبني، فتحي عبد الرحيم: الاتجاهات الاجتماعية للشباب المتعلم نحو مركز المرأة في المجتمع اليمني، دار النهضة العربية، القاهرة: 1975، ص 45.

3- وهيبة غالب فارع: تعليم البنات في اليمن، مرجع سابق، ص. ص 225- 245.

وقوانين التعليم تؤكد الدعوة إلى تحقيق المساواة، وأنه لا تعارض بين تعليم البنات والبنيين إلا في الحرص على أن تربي الفتاه تربية تؤهلها لأن تكون أما فاضلة[1].

أما قوانين العمل الصادرة عام 1970 فتراعى طبيعة المرأة بما يهدف إلى حمايتها من الاستغلال، وتؤكد على ضرورة معاملتها معاملة إنسانية كريمة توفر لها ظروف مناسبة في التشغيل والإجازات والرواتب بحيث لا تختلف من حيث الحقوق بما ويتضح مما سبق عدم وجود قوانين أو تشريعات مكتوبة تمنع المرأة من ممارسة حقها في العمل، بل أن القوانين الحالية تضمن والى حد بعيد كافة الإجراءات المناسبة لا شراكها في برامج التنمية وأنشطتها، ولكن هذا لا يمنع من وجود قوانين ثقافية وعرفية ضمنية هي قوانين القوة الاجتماعية المتمثلة في التقاليد والعادات والتي قد تشكل في مجموعها معوقات سلبية تجاه عمل المرأة ومشاركتها الاجتماعية خصوصا في وقت ترتفع فيه نسبة الأمية بدرجة ملحوظة.

5- أهم المعوقات التي تواجه عمل المرأة اليمنية:

يتضح من العرض السابق أنه على الرغم من التوجهات الجادة لا شراك المرأة في عملية التنمية إلا أن هناك معوقات لازالت تحد من هذه المشاركة يتمثل بعضها في وجود فجوة واسعة بين التشريعات وإجراءات تطبيقها، وإن المرأة العاملة تتحمل أعباء إضافية مصدرها الجمع بين وواجباتها كأم وربة بيت وعاملة، بالإضافة إلى عدم وجود الرعاية الكافية لها كالحضانات والنوادي لأطفالها، وانخفاض نسبة القيادات النسائية لتنشيط ودفع حركة المرأة[2].

وقد لاحظت إحدى الدراسات بعض المعوقات التي تواجه عملية إدماج المرأة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نقطتين هامتين هما: أن المجتمع اليمني مجتمع اليمني مجتمع تقليدي يعتمد على نظام الإعالة حيث يتأثر مفهوم مشاركة المرأة في العمل بالتفسيرات العرفية والقبلية رغم عدم تعصبها لجنس الذكور أكثر من أية دولة أخرى في الجزيرة العربية.

أما النقطة الأخرى فهي أن مشاريع التنمية في البلاد قد خططت دون توفر البيانات والمعلومات الاجتماعية حول المرأة بصفة خاصة الأمر الذي أدى إلى إهمال النساء في مناطق المشروعات الإنمائية ذاتها[3].

وفي دراسة اجتماعية أخرى عن المرأة العاملة في مدينة صنعاء عام 1981 تبين أن

1- وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم العام، مطابع دار العلم، 1976، ص 8.

2- المرجع السابق: ص 165.

3- Cynthia Menotti: Women and Development in Yemen Arab Republic Eschoborn 1979 p.14.

حداثة عهد المرأة اليمنية بالوظيفة وخروجها إليها في سن مبكرة بجعلها مشكلات كثيرة منها عدم تقبل الرجل وال تستطيع تحمل المسئولية أو إدارة العمل بالإضافة إلى وجود مشكلات أخرى خاصة بالعمل تنتج من الضغط الأسرة والاجتماعي على المرأة[1].

وهذه النماذج من الدراسات والبحوث تشير إلى إن علاقة العمل بالتعليم يعد من أهم المشكلات التي تؤثر في الوقت الحاضر على مشاركة المرأة اليمنية إيجابيا في برامج التنمية منها أن التعليم لا يوظف في هذا المسار ولهذا لا تجد الخريجات في كثير من الأحوال الوظائف المناسبة لميولهن واستعداد. كما أن الوظائف الأخرى التي تتطلب مهارات عملية معينة فان المرأة قد تقبلها مرغمة حتى لو لم تتناسب مع ظروفها.

إضافة إلى ذلك فان هناك ترابط سلبي اتجاه المرأة نحو العمل بعض العادات الاجتماعية كعادة مضغ القات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي بقضاء ساعات من النهار دون عمل وفي تجمعات تبادلية تعد لها المرأة منذ الصباح الباكر وتنجز بعض مهام المنزل للتفرغ لها بعد الظهر وهو ما لم تذكره الدراسات السابقة.

وقد يلاحظ أن المشكلات التي تعوق عمل المرأة لم تتغير كثيرا بين أعوام 75 و 83 وأعوام 83 و 87 فمازالت الرعاية لأطفال الأمهات العاملات غير متوافرة غير متوافرة كما لا يزال تقبل المجتمع لاقتحام المرأة للمؤسسات الاقتصادية الحديثة أمر يواجه بالدهشة والاستغراب، وهو متوقع في مجتمع تقليدي تأثر بالعزلة والانغلاق لفترة طويلة قبل عام 1962. وفي وقت لا يزال فيه أسلوب التخطيط للتنمية في بداية تكوينه بحيث يتيح وجود الفرصة المناسبة لاستغلال هذه الطاقات الإنسانية.

6- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على دور المرأة في الأسرة اليمنية:

بخلاف التعليم وبعض القوانين المنظمة للعمل في إطارها النظري يلاحظ بعض الموانع الثقافية والاجتماعية كالعادات والتقاليد التي تحول دون اندماج المرأة في العمل اندماجا تاما، ربما كان كثير من تخلفها في هذا المجال من فعلها فبعض النساء مازالت تسلك بنفس عقليات الجدات في الانغماس في المظاهر بينما لا تستغل الفرص الحقيقة التي تجعلها تساهم بوعي في تقدم مجتمعها الذي يضعها في مستوى أسرى ومجتمعي جيد.

وقد أشارت إحدى الدراسات عن التحولات الاجتماعية الاقتصادية ومظاهر التحولات البناية التي انعكست على البناء الأسرى اليمنى إلى أن من ملامح التحول

1- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشاب: المرأة اليمنية العاملة، دارسة اجتماعية ميدانية بمدنية صنعاء، صنعاء: يناير 1981، ص. ص 51- 59.

ذلك التحول في تكوين الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي. والتحول في نمط السلطة في الأسرة والتحول في نمط المعيشة والاستهلاك الأسرى[1].

يأتي خروج المرأة إلى ميدان العمل- المرأة في القطاع الحضري- نتيجة للتحولات السابقة المختلفة والتي انعكست بدورها على البناء الأسرى فشرعت قوانين العمل، وأنشئت الجمعيات النسائية وأصدرت القوانين ذات الأثر في حياة الأسرى كقانون الضمان الاجتماعي، أما بالنسبة لتنظيم الحياة الأسرية والعلاقات الزوجية فتسير طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي كفلت للمرأة حقوقها ومكانتها اللائقة بها كانسان.

وبالمقارنة بين عينتي الأسرة- الريفية والحضرية- وجد أن ثمة تباينا في التحول في نمط الأسرة فعلى الرغم من الرغبة العامة في التحول والاتجاه نحو نمط الأسرة النووي إلا أن نمط الأسرة الممتد بدأ وكأنه يميز أكثر الواقع الريفي كما أن التحول في هذا المجال يسير بصورة أسرع لدى الأسرة الحضرية. وعموما يتضح أن للتعليم ولاختلاف المستويات الاقتصادية. والاجتماعية المحيطة أثر في هذا الاختلاف والاتفاق[2].

أما بالنسبة للتحول في نمط السلطة في الأسرة فالام تقوم بدور الأب في غالب الأحيان بسبب ظروف الهجرة في الريف أما في المدنية مازالت هذه هي مسئولية الأب، في حين أن الاعتماد على بقية أفراد الأسرة في تنشئة الأبناء سوء في الريف أو المدنية أصبحت مسئولية الزوجين معا أو الزوجة وحدها.

أما بالنسبة للتباين بين الريف والحضر في عملية تنشئة البنت فأن الأسرة في الحضر أكثر مرونة عنها في الريف في تنشئة البنات. كما تبين أن الزوج مازال يمثل الهيمنة في التفرد في إصدار القرارات والبت فيها وقد يشترك الزوجان معا في ذلك في المناطق الحضرية خصوصا لدى الأسر المتعلمة حديثة التكوين التي يتقارب فيها الزوجان من حيث المستوى الثقافي أو التي تسهم فيها المرأة بدخلها، أما المرأة الريفية رغم دورها الذي تلعبه في غياب الرجل إلا أنها لا تتمتع باستقلالية كبيرة في الرأي.

أما فيما يتعلق بالتعليم والعمل فقد أتضح أن الحماس في الأسرة الحضرية أكثر منه في الأسرة الريفية كما أن التنويع في المهنة له صله كبيرة بالواقع الحضري الريفي والمستوى الاجتماعي والثقافي بحيث تحظى البيئة في المهن والارتقاء فيها بينما يؤدي ارتفاع الأمية وقلة الخدمات وغياب المؤسسات في الريف إلى غياب التطور.

كما وجد أن ثمة تحول في أدوار الأبناء فبعد أن كان الولد يعمل في أرض الأسرة أصبح الاتجاه الحالي نحو مهن أخرى

1- نوريه على حمد: التحولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسرى، مع دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسرى في الريف والحضر اليمني، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة: 1985 ص. ص 153-162.

2- المرجع السابق: ص 398.

يشجعها الأهل بإتاحة الفرصة للأبناء في الهجرة أو البحث عن عمل أفضل يحقق دخلا سريعا، في حين لا يتضح هذا الاتجاه عند البنات. وفي خروج المرأة إلى العمل في المدينة فقد أحدث ذلك تطوراً في أدوارها التقليدية، أما المرأة الريفية فعملها الزراعي هو جزءا من مسئولياتها كابنة أو زوجة. وقد أحدث خروج المرأة في المدينة إلى العمل تنوعا في مصادر دخل الأسرة في حين تتضاعف مسئوليات المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية.

أما في العادات والتقاليد فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وبخاصة في البيئة الحضرية ونتيجة للتحولات الاجتماعية فقد أصبح الزواج يتجه إلى أن يكون اتحادا بين أسرتين أكثر منه بين شخصين وهناك وعي نحو تنظيم الأسرة في المدينة أكثر منه في الريف كذلك الحال نحو اقتناء الأدوات التكنولوجية التي يتضح فيها استغناء الأسرة الحضرية عن الأدوات التقليدية المحلية واستمرار اعتماد الأسرة الريفية عليها[1].

ومما سبق يتضح أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية قد أثرت على دور المرأة في الأسرة اليمنية وأن هذه التحولات قد حدثت بفضل التعليم الذي انتشر في معظم المناطق الحضرية وبفضل الانفتاح على العالم بعد فترة طويلة من الانغلاق والعزلة.

وهذا أدعى إلى القول بأن التعليم الموجه للمرأة من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد فرص تنشئة أفضل للأبناء هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه سوف يودي إلى إيجاد فرص عمل أفضل للمرأة في المستقبل.

1- المرجع السابق: ص 1.

7- ملخص الدراسة وتوصياتها:

إن تأخر تعليم الإناث في المجتمع اليمني رغم التطور النسبي في الفترة الأخيرة سبباً من أسباب عدم مشاركة الإناث في عمليات التنمية؛ بل إن أنواع تعليم الحالية واقتصادها على النواحي النظرية وابتعادها عن البيئة قد لا يؤدي في مستقبل القريب إلى تحقيق تلك المشاركة الفعالة والمطلوبة[2]. ويتضح أن تحليل وضع المرأة اليمنية النتائج التالية:

- أن المجتمع اليمني كغيرة من المجتمعات العربية مازال يواجه مشكلة إدماج المرأة في برامج التنمية الشاملة بسبب ارتفاع نسبة الأمية.
- أن هناك انخفاض في نسبة المتعلمات بالنسبة لمجموع المتعلمين وللإناث في سن التعلم في مختلف المراحل لوجود موانع اقتصادية واجتماعية.
- أن هناك ضعف في العائد الإنمائي لتعليم المرأة اليمنية التي ترتفع نسبة القوى العاملة منها في مجالات زراعية أو وظيفية لا علاقة لها بالتعليم.
- أن هناك اتجاهات مناقضة تجمع بين السلب والإيجاب نحو عمل المرأة على

2- وزارة التربية والتعليم: الحلقة الدراسية حول أحجام المرأة عن الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي 28 مايو-1 يونيو 1982، إدارة التعليم النظامي، صنعاء: 1983، ص 20.

الرغم من توجهات الدولة نحو إشراك المرأة في برامج التنمية.

- أن هناك مشكلات اجتماعية واقتصادية كثيرة تعوق إدماج المرأة في برامج التنمية تتعلق بالأعراف والتقاليد السائدة.
- أن انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل يرافقه نقص في خدمات رعاية الأبناء والتسهيلات التي تساعد المرأة على الاستمرار فيه.
- أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد حدثت بفضل التعليم على قلتها فيما يتعلق بالمرأة وسوف يسهم ذلك إلى حد بعيد في توفير فرص تنشئة أفضل للأبناء وعمل أفضل للمرأة.

ومن هذه الحيثيات تقترح الدراسة ما يلي:

أولاً: ضرورة توجيه تعليم المرأة

1. توجيه التعليم لخدمة التنمية وقضايا المجتمع، وأن لا يقتصر دوره على تخريج موظفات لا توجد لهن أماكن عمل حقيقية تقنع المجتمع بمعنى وجودهن خارج البيت والمشاركة الاجتماعية الحقيقة.
2. ربط التعليم بالبيئة بحيث يقدم أدلة مادية لتطوير الإنتاج ويساعد المرأة على الاستغناء عن كثير من الكماليات التي يمكنها أن تضعها محليا وتتمكن من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية في بيئتها.
3. تحديد أولويات التعليم للمهام التي تستطيع المرأة أن تبدع فيها والتي يحتاجها المجتمع في الوقت الحاضر كمجالات التعليم والتمريض والطب على أن لا تهمل الجوانب الأخرى التي تمثل جانبا مهما في الاقتصاد اليمني.

ثانياً: توجيه عمل المرأة

أن تتصدر الدعوة إلى عمل المرأة تحقيق التوازن بين الأصالة ومواكبة متطلبات العصر وظروفه التي يقتضيها التقدم التكنولوجي والحضاري.

1. احترام قوانين وتشريعات الدولة والتعليم والعمل.
2. العمل على ربط العمل بنوع التعليم.

الاعتماد على المرأة وتمكينها من تأدية وواجباتها الوطنية بحيث تشارك في وضع وتنفيذ برامج التنمية.